

الطلاق البتة اما اذا كانا جميعين فلا يبدان في الاستسار  
 وفاق على بغيرها البتة في هذا الصورة ايما من وقت الاضرار  
 عتريه على كونهما الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة الدية وموانة  
 السكنى لا عتريها بغير طهرتها وبعديها لها بما بالضرل وان كان  
 بابا لا ضرار مطلقه ثما لم يفرق زوجها وجبا عنها وبغيره  
 فطنت لها لا ينفق المدة ولو قال سمعت لحرمة تفتي تحت  
 حياض وبرجوات اذا اختلفت لا يصدق لجمال وانقضاء المدة  
 في اقلامه سنين الا اذا ضربت باسقاط سقط سنين الخلق  
 او بغيره وفي فتاوى الصنف لو ببيت خرامت عليه ثلثة  
 ايام ثم انقطع سنة او اكثر فدمها لا تنقض بالاشهر ما لم يبلغ حد  
 الالباس وهب في وقت سنة وبه يفي وفي الفتاوى بشرط  
 الحكم بالالباس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها طهر بل وفي  
 سنة اشهر في الابع في كل شرط ان يكون انقطاع الدم  
 اشهر بدمرة الالباس الابع له ليس بشرط **باب النفقة**  
 قاله ما في هذا الدائرة الخلف للنفقة ولو لم ينفق الوقت  
 فهو تكميل لا اعادة واذا لم يعط الزوج نفقة ولا كسوة اسب  
 تنفق من طعامه وتخذ ثوبا ثم كسبه بغيره وفي البيع ان  
 لم امر اذ طلبت ادها دارا على حرة فاحجز من سنة  
 الزوج خسر ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق ببدان لا يجوز  
 عليها قاله التكوينة لا يجوز مع احكام ليس لهما ذكرا لهما  
 كفا على امره ولو طلبت فزوج النفقة والكسوة سنة اشهر فليس  
 وخرقت قبل المدة ان خرفت بسرها غير ممتازا بوليها امر  
 بينه نفقته المدة وان خرفت من ليس معاد فلها كسوة امره  
 وان تلام وكذا النفقة في الاختيار اذا كانت زوجة المصروع  
 مسلم ولها ابن موسر من غير اوارح موسر بوجوب لا يناف  
 عليها ويرجع على زوجها اذا ايسر ويجوز الراجح والاب  
 اذا اتمت فمما اتمه الا انه لا ينفقها في اوله على غير كانت  
 عليه نفقتها اول الزوجة وكذا ينفق على الالوة الضفائر  
 لمصر في كسوة عليه نفقته لول الالوة ومصر على الالوة  
 اذا ايسر وفي المنيوليس على الابن نفقة زوجته الالوة الخ  
 است اتم هذا الراجح اذا احتار الى من حدته الالوة  
 عليه نفقة خالده اي فادم كان في العيسر واليسار فيصايب  
 ضمان الالوة الكبير على اخص الصغير من نصيبه من الزكاة كان

كان طعاما لم ينفق وان كان دراهم فكذا ان كان في حرمه من غير  
 ذكر ينفق ان لم يكن وصيا ويجب النفقة على الاقرب لا ينفق  
 فتمه لا تامة لخاصة وكذا لا ينفق المك بكثرة المتزوجات  
 او طام العلم لان الفجر على المك ثابت في حق هؤلاء وكذا يجب  
 النفقة لزوم واطح والنفقة على **كتاب الديات** امرأة  
 من الاسلام يبيع وكذا البراءة من التبريد في الابع ولو قال  
 بحق الله في كوفت بيضا وحق الله في لا يكون الا في امره  
 التروا بين علي بن سفيان ولو قال الحق لا اقبل كذا قال لرا د  
 بيضا فهو يبيع ولو قال والله والله والرحمن والرحيم او قال  
 والله والعزيز والحكيم كان كلاما والله والرحمن والرحيم او قال  
 الحق في ثوبين يبيع وكذا لو قال صلو في وصيا والي في لهدا  
 الكافر فليس عليه الاستغفار هلقت لا يكون صدوق فلا بد  
 ارض وجهه او ابنته وكذا ان كان منسوبا اليه فلا بد له بالملك  
 يرا في وجود النسبة وقت اليمين حتى لو حدثت المصدوق  
 او الولد او الزوجة بعد اليمين فكلمه لا يحدث ولو قال  
 لا اكن عميدكم فهو على ثلثة وان كان اثنى لا يحدث  
 وكذا شئ من هذه مما يضاف اليه اضا فتمسكوا غيره فهو  
 على ثلثة الا الاضرة والبنات والاعمام فان ذلك على  
 الاثني هلقت لا يكره فان اوصى على جماعة وهو ينفق تحت  
 الا اذا استغناه وفواه بقلبه ولو كثر وهو على يمينها او يراه  
 في الصدوق لم يحدث شئ بلح كما لو انشئت فيمن حلف  
 ان كذبت فلانا وفلانا فامر شاطئ فكذا ادها صفت  
 بادها **ولو قال** ان دخلت دار فلانة وبغض فلان  
 دار كحلفت بغيرها ادها وكذا لو قال ان دخل فلان  
 وفلان الدار كحلفت بغيرها ادها وهذا كله اختيار  
 المتزوجين ولو حلفت بالطلاق بان لا يتولس **الاسر**  
 المذب بينهما ذكر الحلف مع غيره لم يبيح ذلك بشرط حلف  
 لا يكذب فيه **الاسر** شئ كان كذا خسر ليس بالالكذب  
 لم حنفته وفي اعيان الناطق اذا حلفت لا بدعوا فلا تنة  
 فكتب اليها بدهورها في كتابه او ادعت اليه بين ولم  
 ينطق لا حنفته وفي التنية حلفت لا يحدث هذا الحديث عند  
 ثلاث خذرت له عند الاستطارة او الغاطط كما هو معتاد

